

وبهذا يتضح سر عدم ذكر الروايات (القائلة بان كتابا أملاه رسول الله صلى الله عليه وآله) وخطه على يمينه بتفاصيلها المتقدمة) في كتب أهل السنة ووجدت متواترة في كتب الشيعة الإمامية.

والظاهر أن هذه الروايات مثل رواية عكرمة ومقاتل (في شأن نزول آية التطهير) حيث كان عكرمة ينادي في السوق (1).

ويقول: (من شاء باهله، إنها نزلت في نساء النبي صلى الله عليه وآله خاصة) أو يقول: (ليس بالذي تذهبون إليه، إنما هو نساء النبي صلى الله عليه وآله) (2).

على أن هذه الروايات التي تذكر كتاب علي (الجامعة) لو لم تتم فرضا فيكفينا الروايات الأخرى الكثيرة والمتواترة أيضاً القائلة بأن الأئمة عليهم السلام يروون سنة رسول الله صلى الله عليه وآله عن آبائهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله).

وبعد أن اتضح نهج أهل البيت في حفظ السنة النبوية ونشرها يبقى علينا أن نبحت الروايات الواردة في كون الأئمة مشرعين لنرى مدى انسجامها مع الروايات المتقدمة أو عدم انسجامها، ولكن قبل ذلك لابد من بيان:

1 - معنى تشريع الحكم.

2 - وهل إن رسول الله صلى الله عليه وآله مشرع للأحكام؟

3 - ما يقال من دلالة الروايات على تشريع الأئمة عليهم السلام.

1 - معنى تشريع الحكم.

1 - الواحدي، أسباب النزول / 268.

2 - الدرر المنثور 5 / 198، عكرمة: خارجي معاد لعلي، ومقاتل: خارجي معاد لعلي. راجع ترجمتهما في ميزان الذهبى، وكان مقاتل يقول لأبي جعفر المنصور: أنظر ما يمكن أن أحدثه فيك حتى أحدثه...).